لقد كان هذا التطور المتنامي للنزعة العسكرية العدوانية، تجاه دول الشرق الأوسط والعربية منها بالذات، وتجاه أهم ثرواتها: النفط، مدعاة لاستفزاز كثير من الأشخاص «الاميركيين» الذين لم يستسيغوا المبررات الواهية التي قدمت لهم، لتبرير عملية الغزو. فعلى سبيل المثال، أعلن السناتور مكلور موقفه قائلاً: «انه لمن دواعي قلقي، أنا شخصياً، أن يصبح من الضروري لمواطن أميركي أن يعلن على الملأ أنه يعارض غزو دولة عربية وسرقة نفطها. فان انعدام خلقية مثل هذا الاقتراح أمر واضح لدرجة أنني كنت أظن أنه سيقابل بعاصفة من الاحتجاج من زعماء الحكومة، ومن أولئك الأشخاص العاديين الذين كانوا، فيما مضى، من أشد معارضي الحروب. وأنه لأمر خطير ومخيب للآمال، ان مثل هذه العاصفة من الاعتراضات لم تحدث»[٣٥].

والمخيب للآمال، لم يكن فقط، كما تحدث السناتور مكلور، عدم حدوث العاصفة المفترضة من الاعتراض «على غزو دولة عربية وسرقة نفطها»، وإنما الأخطر من ذلك أن فكرة التدخل بالقوة المسلحة لنهب البترول العربي قد استمرت في اكتساب الانصار والمؤيدين، ليس هذا فحسب، وإنما تحولت لكي تدخل في حيز التنفيذ فيما بعد.

حقول النفط كاهداف عسكرية: وكان أيضاً من أخطر ما نشر في تلك الفترة وأدقه الدراسة التي أعدها كل من: جون كولز، الخبير البارز في شؤون الدفاع القومي وخبير التخطيط للأمور الطارئة في البنتاغون؛ وكلايد مارك، محلل لشؤون الشرق الأوسط في لجنة العلاقات الدولية التابعة للكونغرس الاميركي، بعنوان: «حقول النفط كاهداف عسكرية: دراسة في الامكانات».

وقد احتوت هذه الدراسة الوثائقية عرضاً لمصالح الولايات المتحدة الحيوية، ومصالح حلفائها في النفط، كما احتوت التبرير القانوني والسياسي والاخلاقي لفكرة التدخل المسلح للاستيلاء على حقول النفط، وناقشت أوضاع التدخل وردود الفعل عليه، والتفاصيل المطلوبة لنجاحه، وكذلك تضمنت الخرائط التفصيلية الضرورية[٣٦].

«قوات التدخل» و «السلام الأميركي»

كان مجيء كارتر إلى كرسي الرئاسة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ بشيراً بطور جديد من أطوار تطور فكرة التدخل الحربي في مناطق النفط العربية.

لقد تحركت الادارة الاميركية في عهد الرئيس المذكور من أجل فرض «السلام الاميركي» بين العرب واسرائيل في المنطقة؛ وهو «السلام» الذي يكرس عدوانية اسرائيل، واحتلالها للأراضي العربية ويصفي القضية الفلسطينية، وقد خطا خطوات واسعة في هذا المجال بتجاحه في عقد مؤتمر كامب ديفيد، وبربط مصر في ظل حكم السادات، بعجلة الرأسمالية العالمية، ثم خطا خطوة اخرى بتعزيز الوجود العسكري الأميركي المادي في المنطقة، سواء أكان هذا الوجود، على هيئة قواعد عسكرية (كما سنبحث فيما بعد)، أم على هيئة تعزيزات مستمرة للأساطيل وللقوات الأميركية في المياه المحيطة بمنطقة الخليج.